الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مقدمة لاستكمال متطلبات نيلشهادة الليسانس في العلوم الاقتصاديةمذكرة

تخصص:اقتصادي دولي

بعنوان:

التكامل الاقتصادي العربي

من إعداد الطلبة:

- أحما حمة فيروز
- شوقي بالي
- عمان العلمي

المشرف: خامرة السعيد

الموسم الجامعي: 2013/2012

شكـــــر وعـرفـــــان

(ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي)

أتقدم بالشكر الجزيل:

الى الله عز وجل الذي له الفضل علينا في كل شيء

والى ولديا صحبي القلب الحنون الذين كانوا سندا لي

والى الذين علموني حرفا فصرت لهم عبدا أساتذتي ومعلمي

الافاضل وأخص بالذكر المشرف :خامرة السعيد الذي

أعاننا على اتمام المذكرة.

والى من مدا لنا يدا العون واستفدنا من علمه

الى كل زملائي وخاصة دفعة 2007

والله ولي التوفيق

المـقـــــدمة:

يمر التكامل الاقتصادي العربي بمراحل عديدة حتى يبلغ مستوى الوحدة النقدية التي تعتبر محطة من المحطات الحاسمة في هذا التكامل .وعادة ما ينطلق من منطقة التجارة الحرة يتم فيها تحرير السلع المتبادلة بين الدول المعنية يليها تحقيق الاتحاد الجمركي الذي يكون بمثابة جدار جمركي موحد تجاه الأطرافالأخرى ليتم عندئذ إقامة سوق مشتركة تشمل حرية انتقال السلع ،الرأس مال والعمالة وهنا يكون الطريق ممهدا لتنسيق السياسات التجارية و الاقتصادية لبلوغ مرحلة الاتحاد الاقتصادي .والوصول الى مرحلة الحسم وهي الوحدة النقدية .

ويتفحص الوضع العربي يلاحظ ان دول الخليج تشمل أهم تكتل اقتصادي اقليمي في المنطقة العربية بينما يصطدم التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي بالعديد من المعوقات وتحل السياسية منها مكان الصدارة .

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لنناقش أهم القضايا المستقبلية التي تواجة التكامل ودول التعاون الخليجي .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ماهية التكامل اقتصادي عربي ناجح وما مدى امكانية قيام اتحاد خليجي عربي يمثل تأطير لدول الخليج العربية؟

استنادا إلى الإشكالية تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1 . ماهو التكامل الاقتصادي العربي؟

2 . ماهي مراحل التكامل العربي ومعوقاته؟

3 . من تجربة التعاون الخليجي ما هي أهم الانجازات والمعوقات له ؟

فرضية الدراسة :

تتطلب هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها التكامل الاقتصادي العربي يمكن ان يرتقي الى الافضل وتحقيق تجارب ناجحة ومن بينهم تجربة التعاون الخليجى العربي

أسباب اختيار الموضوع:

. هذا الموضوع يتعلق بالتخصص

. تذكير وتحريك الدول العربية بأولوية تكامل الاقتصادي العربي

. الفساد الاقتصادي والاجتماعي الحالك في الدول العربية

أهمية الدراسة:

1 . هذا الموضوع مناسب ومهم للدول العربية من أجل أن تقف موقف محفز من أجل تكاملها

2 . هذه الدراسة هامة لأنها تقدم للباحثتين والسياسيين معلومات تتعلق بمسار تطور العلاقات بين دول التعاون الخلييجي العربية

3 . هذه الدراسة هامة لأنها تقدم للمكتبة العربية معلومات عن دور العوامل المساعدة التي تلعب دورا كبيرا في دفع دول الخليج العربية باتجاه الاتحاد

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاتي :

1 ـالتعرف على أهمية التكامل الاقتصادي العربي

2 . تحديد أهم المراحل للتكامل والمعوقات التي تواجهه من أجل تفاديها مستقبلا

3 ـتوضيح أهم المعوقات التي يمكن أن تعرقل جهود دول الخليج العربية في السير في طريق الاتحاد .

المنهج المستخدم:

في هذه الدراسة سوف نستخدم المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتعلق بالإطار النظري والمفاهيمي للتكامل الاقتصادي العربي، أما الفصل الثاني فيتعلق بدراسة حالة مجلس التعاون الخليجي حيث تطرقنا إلى الإنجازات المحققة ومن جهة أخرى النقائص التي تؤخذ عليه.

فهرس المحتويات

التشكرات

فهرس المحتويات

المقدمةالعامة

الفصل الاول: الاطار الرظري للتكامل الاقتصادي

تمهيد.....08

المبحث الاول :ماهية التكامل الاقتصادي العربي.....09

المطلب الاول: نشأة وتعريف التكامل الاقتصادي العربي 09

المطلب الثاني :الدوافع الاقتصادية للتكامل العربي.....12

المطلب الثالث :أهداف ومقومات التكامل الاقتصادي العربي.....16

المبحث الثاني :تفعيل التكامل الاقتصادي العربي 20

المطلب الاول :مراحل التكامل الاقتصادي العربي 21

المطلب الثاني :معوقات التكامل الاقتصادي العربي.....24

المطلب الثالث :مقترحات لدعم تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.....27

خاتمة الفصل.....32

الفصل الثاني :دراسة (حالة مجلس التعاون الخليجي)

تمهيد.....**34**

المبحث الاول :مجلس التعاون الخليجي (الدوافع ، الاهداف ،الهيكل).....35

المطلب الاول :دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي 36

المطلب الثاني :أهداف مجلس التعاون الخليجي 44

المطلب الثالث: هيكل مجلس التعاون الخليجي.....45

المبحث الثاني :تقييم الدور الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي.....36

المطلب الاول : انجازات المجلس.....36

المطلب الثاني : اختلالات ومعوقات المجلس.....35

المطلب الثالث: المقترحات 57

خاتمة الفصل.....58

الخاتمة العامة.....59

المراجع.....62

الفصل الأول

الاطار النظري للتكامل الاقتصادي

تمهيد :

تعددت محاولات التكامل الاقتصادي العربي وتنوعت بدرجة كبيرة بحيث يمكن ارجاعها الى تاريخ نشأة جامعة الدول العربية على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية ،دفعت العواطف القومية العربية الجياشة العديد من الدول العربية الى محاولة اكتشاف مقوماتها الاقتصادية العربية الهائلة والبحث في امكانية استغلالها على أساس اقليمي انطلاقا من ان العالم العربي يشكل في مجموعة اقليما اقتصاديا قائما مستقلا بذاته .

وتعد الدول العربية من بين أوائل التجمعات الاقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها وجرت هذه المحاولات في اطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الاقتصادية العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر.

المبحث الأول:ماهية التكامل الاقتصادي العربي

المطلب الأول:نشأة وتعريف التكامل الاقتصادي

أولا:نشأة التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية بالوقت الراهن وهذا لما تطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي (فاينرا سنة 1950، حيث بين أسس نظرية التجارة الحرية والحماية.

كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخدت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من ثمانينيات القرن الماضي لتربط التكامل الاقتصاديبمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية والمواد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية وقد أخدت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية[1]

ثانيا:مفهوم التكامل الاقتصادي

بداية إن كلمة تكامل integration كلمة ذات أصل لاتيني وابتدأ استعمالها في 1920 في قاموس السفورد الانجليزي بمعنى تجميع الأشياء لكي تؤلف المقصود بكلمة تكامل أنها عملية تطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات التقاعدية التي تؤثر على سيادة الدولة [2]

ولقد اهتم علماء الاقتصاد بتعريف وإيجاد تعريف لهذا المصطلح وجاءت في ذلك عدة تعاريفنجد منها:

[1] دقيش بوبكر،مذكرةلسانس التكامل الاقتصادي العربي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، 2012/2011جامعة ورقلة ص2

[2] بالحبيب ليلي وشيبة مفيدة التكامل الاقتصادي العربي آفاق وتحديات،مجلس التعاون الخليجي، 2012/2011.جامعة ورقلة ص9

–نزيه عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية، ط 1 دار الفكر الجامعي الاسكندرية،2007 ص

تعريف بيلابلاسا حيث يقول بأن عملية وحالة فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصاديةالمنتمية إلى دول متخلفة وإذا نظرنا إلى أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفريق بين الاقتصاد والقومية

ويعرف البعض التكامل الاقتصادي بأنه عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تتحدد درجاتها المتصاعدة [1]

ويعرفه بالاسا على أنه عملية تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل وتتميز بمحافظة الوحدات الاقتصادية المعينة على خصائصها المتميزة.

وتعرف الموسوعة السياسية التكامل الاقتصادي على أنه "ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية والقوى الواسعة بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية والتنموية فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها و الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير

وأيا كان التباين في دلالة مصطلحات الاندماج أو التكامل فإن هناك اتفاقا على أن مصطلح التكامل يعني دمج أجزاء في كل أي دمج أجزاء اقتصادية قطرية متحددة لتكوين وحدة اقتصادية إقليمية منها الوصول بها إلى كيان اقتصادي مندمج تتحقق فيه حرية تبادل السلع والخدمات والمنتجات دون أي قيود جمركية أو مالية.

ورغم حداثة لفظة التكامل إلا أنه قد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على النطاق الواسع بحيث أصبحت تمثل إحدى المفاهيم الاقتصاديةالواسعة الانتشار في الوقت الحاضر ورغمالاهتمام

[1] بالحبيب ليلي ،وشيبة مفيدة ،مذكرة التكامل الاقتصادي افاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي الليسانس، 2011،2012ص9

بكلمة التكامل في الأدب الاقتصادي إلا أنه ليس هناك اتفاق بين اقتصادين على البيان المقصود بهذه الكلمة

أمام ظاهرة تعدد التعاريف حول مصطلح التكامل الاقتصادي وصعوبة الوصول إلى مفهوم محدد كان لابد لنا أن نعرفه لغويا وهو تعزيز الرابط بين القطاعات الاقتصادية المتمثلة غير أن التكامل الاقتصادي يعني من الناحية الاصطلاحية اندماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة فلا تقتصر على القطاعات الموجودة في الدول المتكاملة حيث تصبح كاقتصاد الدولة الواحدة.

إن التكامل الاقتصادي هو اتفاق ما بين دولتين على الأقل لإزالة كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع ورؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها

ومفهوم التكامل الاقتصادي العربي يجب أن يؤخذ معناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية ومرورا بأشكال أقوى من التجمع الاقتصادي حتى تصل إلى شكل الوحدة الاقتصادية الكاملة بمعنى الاندماج أو التكامل التام بين اقتصاديات الدول العربية[1]

أما تعدد المفاهيم المقدمة لمفهوم التكامل الاقتصادي يمكن القول بأنه التكامل الاقتصادي غير محدد الإطار فهو يختلف باختلاف الظروف التي أنشأ فيها والمستجدات التي أحاطت به اقتصادية وسياسية كذلك يختلف باختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية لبلدان الأعضاء.

كما يعرف التكامل الاقتصادي هو عمل إداري من قبل دولتين او أكثر يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادلات التجارية وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أن التكامل الاقتصادي يضمن تنسيق

[1] دقيش ليلي شيبة مفيدة، مذكرة التكامل الاقتصادي، افاق وتحديات مجلس التعاون الخليجي، الليسانس، 2011،2012ص9

السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصاد

لابد أنه لقيام أي شيء ما وجود دوافع وراء ذلك وبالتالي فإن لقيام التكامل الاقتصادي مجموعة من الدوافع منها ما هو سياسي ومنها ما هو اقتصادي وتجلت فيما يلي:

1. الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي:

تعد المصالح السياسية من أهم الأسباب التي تدفع إلى إتمام التكامل الاقتصادي والدوافع السياسية التي تكون من وراء قيام التكامل الاقتصادي وهناك أسباب عديدة تختلف باختلاف ظروف كل منها فقد يكون الدافع للتكامل توثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلية في التكامل وقد يكون هو تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها ضد قوى سياسية خارجية وخير مثال على ذلك قيام السوق الأوروبية المشتركة حيث كان الدافع لقيام تلك السوق تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها أو تأثر السياسة في التكامل حتى ولو لم تستهدف من التكامل أغراضا سياسية ويرجع ذلك إلى أن الأوضاع السياسية تعد من أهم الأسباب التي تحمل على إتمام التكامل الاقتصادي بين الدول نضرب الأمثال التالية:

إتحادالزلفرين:والذي كان تمهيد التحقيق وحدة ألمانيا سياسيا وهو اتحاد جمركي تم خلال القرن التاسع عشر بين الولايات الألمانية وكان مثلا طيبا لتقارب اقتصادي بقصد تحقيق تقارب سياسي بين الولايات الألمانية المكونة لها وقد كان هذا الاتحاد الجمركي أداة مباشرة لتحقيق وحدة ألمانيا سياسيا.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ولم تشر هذه الاتفاقية انه رغبة منها في تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الجامعة العربية وتوطيدها على أسس تلاءم الصلات الطبيعية والتاريخية القائمة

بينها وتحقيق أفضل الشروط لازدهار اقتصادياتها وتنمية ثرواتها ولتامين رفاهية بلادها فقد اتفقت على قيام وحدة كاملة بينهما وعلى تحقيقها بصورة تدريجية.

2. الدوافع الاقتصادية للتكامل الاقتصادي:

إلى جانب الدوافع السياسية للتكامل الاقتصادي توجد دوافع اقتصادية والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ –رغبة الدول المتكاملة في مستوى معيشة سكانها وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها اتجاه التكتلات الأخرى، خاصة وان العصر الحالي أصبح عصر التكتلات الاقتصادية وهذه التكتلات تخلق فرصة أمام الدول المتكاملة كي تقوى اقتصادياتها داخليا وخارجيا.

ب –رغبة الدول المتكاملة في الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجمة عن هدم الحواجز الجمركية بين الدول الداخلية في التكامل مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفرات الإنتاج على نطاق واسع.

ج–الرغبة في تنشيط المنافسة بين المشروعات الإنتاجية المتماثلة مما يساهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية لها، وتخفيف حدة احتكار السوق الداخلية من قبل وحدة او وحدتين إنتاجيتين في كل دولة من الدول المتكاملة على حده.

د–رغبة الدول المتكاملة وخاصة النامية منها في توفير الظروف الملائمة لاستغلال خبراتها و الاستفادة المتبادلة من المزايا الإنتاجية وتحريك عجلة التصنيع فيها و الارتقاء بها من الصناعات الصغيرة إلى الصناعات التي تجسد الثورة العلمية و التكنولوجيا الهائلة التي يشهدها العصر الحالي، ويعتبر التكامل الاقتصادي الطريق الأمثل لتأمين المناخ المناسب لوجود الصناعات التي تتوافر فيها شروط الكفاءة الإنتاجية ودلك نتيجة اتساع السوق وزيادة حدة المنافسة فيه.

- التكامل الاقتصادي يمنح الدول المتكاملة نقلا على كافة الأصعدة في علاقاتها الدولية ويمنحها قوة أكبر على المساومة التجارية وفرض الشروط التي تراها ملائمة مع معطيات اقتصادياتها مجتمعة[1]

اختلاف وتباين الموارد الطبيعية والبشرية التي تملكها كل دولة من الدول العربية، فهناك دول كثيفة في السكان مثل مصر والسودان والعراق ودول أخرى تعاني من قلة السكان مثل موريتانيا وليبيا وعمان حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلومتر مربع حوالي 3،76262،1 على التوالي.

-اختلاف الموارد المالية بين الدول العربية فهناك دول ذات دخول وفوائض مالية مرتفعة ومتراكمة كالدول البترولية، ودول أخرى وهي الغالبية تعاني من ندرة رؤوس الأموال وذات مديونيات كثيرة ويتراوح متوسط دخل الفرد سنويا في الدول العربية بين 600 دولار أو أكثر من 25 ألف دولار يضاف إلى ذلك أن رؤوس الأموال الخاصة ببعض الدول البترولية يتم استثمارها في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بينما هناك دول عربية أخرى غارقة في مديونياتها الخارجية.

-ضيق حجم الأسواق الداخلية للدول العربية ومن ثم عدم قدرتها على إقامة المشروعات الحديثة والكبيرة الحجم في معظم مجالات النشاط الاقتصادي.

-ضعف المراكز التفاوضي والتنافسي للدول العربية في علاقاتها الاقتصادية الدولية حيث تعتمد معظم هذه الدول على تصدير منتجات أولية زراعية أو استخراجية في الوقت الذي تستورد فيه معظم المستلزمات من لخارج.

-انخفاض الإنتاجية وشدة التبعية للدول المتقدمة في النواحي الثقافية والعلمية والفنية حيث يرتكز التعليم على النواحي النظرية فضلا عن غياب التكنولوجيا الحديثة الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج

[1] بالحبيب ليلي شيبة مفيدة، مرجع سابق، ص12

والكفاءة الإنتاجية وعدم القدرة على مواجهة التقلبات الاقتصادية التي تشهدها دول العالم المتقدمة، وتدهور معدلات التبادل التجاري وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبلها السياسي واستقرارها الاجتماعي.

-تملك الدول العربية خاصة الدول البترولية فوائض مالية كبيرة قد تصل إلى أكثر من 800مليار دولار مودعة في البنوك الغربية.

-انخفاض حجم التجارة البينية للدول العربية بحيث لم يتجاوز 5،11% من إجمالي تجارتها الخارجية في الوقت الذي يبلغ فيه حجم التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي 60%من إجمالي تجارتها الخارجية.

- التغيرات التي حدثت بالساحة الدولية في السنوات الأخيرة وقيام التكتلات الاقتصادية التي لا تعترف بالكيانات الصغيرة والمبعثرة سياسيا واقتصاديا وقيام منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم الدول العربية إليها وما أوجدته هذه المنظمة من ظروف لابد من الاستعداد لها والتعامل معها فتحرير التجارة العالمية وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة وتنسيق المصالح فيما بينها أوجد منافسة حادة لا يمكن مواجهتها إلا بالتنسيق بين الدول العربية وتحقيق التكامل الاقتصادي بينها والذي أصبح ضرورة ملحة لا غنى عنها لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في المنطقة العربية.

التعايش والتجارب مع المستجدات الدولية وخلق كيان اقتصادي عربي قوي يسمح بالاندماج الاقتصادي العالمي ويجنب الدول العربية الوقوع في سلبيات حرية التجارة والعولمة التي يمكن أن تتعرض لها في تعاملها منفردة في الساحة الدولية.

*إزاء كل ما سبق وإزاء التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية لم يعد أمام الدول العربية من مخرج لتحقيق حلم التكامل الاقتصادي بينها سوى العمل الجاد لتجاوز الصعوبات التي تعترض تحقيق هذا الحلم وإيجاد الإرادة السياسية القوية والصادقة من قبل القادة العرب لتجاوز كافة الصعوبات والمعوقات

وذلك أن الأداة السياسية هي أساس إمكانية التغلب على كل ما يتعرض تحويل حلم التكامل الاقتصادي العربي إلى واقع ملموس وكذلك فإنه يجب على كل المؤسسات العربية المتخصصة وعلى رأسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية المساهمة في بلورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ذلك أنه إذا لم تتمكن الدول العربية من انجاز هذه المهمة فإنها سوف تجد نفسها عام 2010م وهو تاريخ إلغاء الحواجز الجمركية في إطار اتفاقية منظمة التجارة العالمية أمام مخاطر التحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد والتي يأتي على رأسها مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية التي ستضطر الدول العربية إلى مواجهتها فرادى والواقع يشير إلى أنها لن تتمكن من ذلك وبالتالي تتحول إلى دول هامشية ثانوية تابعة لغيرها من الدول المتقدمة. [1]

المطلب الثالث: أهداف ومقومات التكامل الاقتصادي العربي

أولا:أهداف التكامل الاقتصادي:

نستطيع التمييز بين مجموعة من الأهدافمنها ما هو اقتصادي وآخر عسكري نذكرها كما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية

الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق ويشجع هذا على توزيع الاستثمارات توجيها سليما وإعادة تكوين حركة السلعة ورأس المال والعمل على إزالة كل العوائق في هذا المجال.

تسيير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيادي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع ومبادئ تقسيم العمل.

تسهيل عملية التنمية الاقتصادية كما يحقق استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول في التشغيل.

[1] عبد القادر رزيق ،كتاب التكامل الاقتصادي العربي ،ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 1982،ص21

يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية وهذا ما يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض التقلبات السياسية والأجنبية.

تسهيل عملية التنمية الاقتصادية حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد بعد قيام التكتل إذ أن الاستفادة من اتساع السوق.

رفع مستوى رفاهية المواطنين،حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.

التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية.[1]

2ـالأهداف السياسية:

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية نجد أهدافا سياسية نلخصها في فقرة كما يلي:

يكون الهدف سياسيا عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها ولكن يكون من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي منذ البداية فيبدأ التكامل في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا على أمل أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي أو تلك السوق أمام الاتحاد السياسي ،وقد لا تكون الغاية السياسية من التكامل تكون أن الاتحاد سياسي بل قد تكون مجر رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على دولة أخرى.

3ـالأهداف العسكرية:

قد يكون الهدف من وراء التكامل الرغبة في تكوين وحدة عسكرية ومن أمثال ذلك ما نادى به أحد المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي يقصد تقوية اقتصاديات أوروبا حتى

تكون وحدة لها قوتها السياسية والعسكرية فتفرق بذلك بين العسكرين الأمريكي والروسي ولا تساق أهدافها مما يقوي السلم العالمي.[1]

ثانيا: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

1توافر الموارد الطبيعية :

حيث يتوافر بالدول العربية العديدة من الموارد الطبيعية من ارضى زراعية شاسعة ، و احسن استغلالها لكانت كافية لان تمد الوطن العربي بكل احتياجاته من الموارد الزراعية اللازمة سواء للتغذية او للصناعة وغابات ومزارع وثروة حيوانية وبترولية ومعدنية وكل هذه الموارد من شانها ان تشكل ارضية صالحة لقيام صناعة متطورة ضرورية للدول العربية لتحسين وضعها الاقتصادي وتصحيح الخلل الذي يعتريه وتوافر هذه الموارد من اهم شروط نجاح التكامل الاقتصادية العربية .

2 الموقع الاستراتيجي للوطن العربي:

حيث يحتل الوطن العربي موقعا ممتازا له اهمية الاقتصاد الخاصة ،فهو يحتل مركزا متوسط بين ثلاث قارات هي اسيا وافريقيا واروبا ويطل ايضا على معظم بحار ومحيطات العالم وهي البحر المتوسط والبحر الاحمر والخليج العربي والخليج الاطلسي وبحر العرب ،كما تتميز تضاريس العالم العربي جغرافيا بوجود بحاري ومساقط مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.

3 توفر المورد البشرية في الوطن العربي :

حيث بلغ عدد سكان الدول العربية في عام 2003 حوالى 300 مليون نسمة ،وهذا العدد كاف لتنمية المنطقة العربية بشكل ذاتي ،كما ان توافر هذا العدد يوفي بشرط هام من شروط الاستثمار الناجح

[1]ليلي بالحبيب ،شيبة مفيدة، مرجع سبق ذكره، ،ص14

وهو توفير حد ادني من الايدي العاملة ،كما ان الدول كثيفة السكان من شأنها تفرز كفاءات علمية يمكن ان تقلل من الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها الدول العربية وهذه الموارد البشرية اذا تم تنميتها و النظر إليها كموارد نتيجة بالإضافة لكونها مستهلكة فان من شأنها أن تساهم في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

4 –توافر ورؤوس الاموال بشكل هائل :

ويرجع ذلك لضخامة عائدات البترول ،وهذه الاموال لم تسهم حتى الان في تنمية المنطقة العربية نضرا لأن معظمها يتجه نحو الاستثمار في الدول المتقدمة والتي تقدر حتى نهاية عام 1999 بحوالي 950مليار دولار، وهذه الاموال خاصة ببعض الدول البترولية والتي لا تقدر على استعابها داخل أوطانها، في الوقت الذي توجد فيه عدة دول عربية أخرى لديها القدرة على استعاب واستغلال هذه الفوائض في مشروعات استثمارية و انتاجية مختلفة.

ولا شك ان هذه الاموال اذا تم استثمارها داخل الوطن العربية واستدعاء المستثمر منها في الخارج وتوجيهها نحو عملية التنمية العربية فان ذلك من شأنه ان يسهل عملية التكامل الاقتصادي العربي

5 اتساع السوق العربية :

والتي تمتد من الخليج الى المحيط ،وتتوافر فيه كافة المعايير الاقتصادية التي تجعل منها سوقا نموذجا ،فهذا السوق يضم اكثر من 250مليون مستهلك وهو ما يسمح بقيام المشروعات الكبيرة ذات الانتاج الاقتصادي ،وبتالي زيادة الانتاج وتنوعه ونشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، والوفرات الداخلية والخارجية مما يؤدي لزيادة الانتاج وبالتالي رفع مستوى معيشة الفرد في الوطن.

6 زيادة حصة الدول العربية من البترول الخام والغاز الطبيعي:

حيث تملك حوالي 73,1 %من الاحتياطي العالمي من البترول الخام ،كما أنها تنتج حوالي 38,5 % من الانتاج العالمي ويعتبر البترول من أهم صادرات الدول العربية حيث يمثل حوالى 9% من جملة صادراتها ،كما أنها تملك حوالى39,7% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

7 –يضاف الى المقومات السابقة :

ان الدول العربية تتكلم لغة واحدة ،ويدين معظمها بدين واحد هو الاسلام ، وهذه المقومات يمكن أن تؤدي دورا هاما في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

من كل ما سبق يتضح أن هناك العديد من المقومات التي يتميز بها الوطن العربي والتي لا تتوافر لتكتلات اقليمية أخرى ،هذه المقومات من شأنها أن تدفع الدول العربية لتكميل مسيرة التكامل الاقتصادي فيما بينها ، وتدارك بعض القصور الذي تم في المسيرة التكاملية العربية لأنه ليس أمام الدول العربية كي تجدلها مكانا يليق بها وسط التكتلات الاقتصادية العالمية الاخرى الا بتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها[1]

المبحث الثاني:تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

بعد ان عرضنا الوضع الاقتصادي العربي في الوقت الراهن والذي يضع الدول العربية امام العديد من التحديات الذي ينبغي عليها ان تواجهها حتى يتحقق لها حلم التكامل الاقتصادي فيما بينها ،نعرض الان مقومات التكامل الاقتصادي العربي والتي تتوافرلدى لدول العربية والتي من شئنها ان تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي العربي والتي اذا وضعت في الاعتبار لتحقيق الدول العربية ولعل اهم هذه المقومات ما يلي:

[1]نزيه عبد المقصود مبروك كتاب التكامل الاقتصادي العربي ،دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص101

المطلب الاول : مراحل التكامل الاقتصادي

ترتكز التجمعات الاقتصادية على مبدأ تحرير التجارة بين عدد محدد من البلدان بهدف الاندماج الاقتصادي بينها، ولتحقيق هذه الحرية تقوم البلدان المعنية في اطار اتفاق بينها على تبادل امتيازات و أفضليات التجارة حسب نوع الفضاء الاقتصادي المزعم احداثه, وتختلف المتجمعات الاقتصادية ، وكذلك مدى عمق الاندماج المزعم تحقيقه بين اقتصاديات الدول المعنية.

ومن أجل الوصول الى أعلى مرحلة وهي الاندماج يجب المرور بأربع مراحل حددها بالاساكما يلي:

1 -منطقة التجارة الحرة:Free Trade Areas

وتمثل منطقة التجارة الحرة درجة أعلى من التكامل من منطقة التفضيل ، وتهدف منطقة التجارة الحرة الى ازالة كافة القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء ، الا أن لكل دولة الحق في فرض القيود التي تراها بالنسبة لعلاقاتها التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء في هذه المنطقة.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يسهم في دعم القدرة التنافسية لدول الأعضاء لمواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ، وتهدف منطقة التجارة الحرة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود ، مما يؤدي الى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول, كما تساهم منطقة التجارة الحرة بدعم الاستثمار الوطني وإيجاد فرص عمل داخل دول المنطقة ، وعادة يتم تحديد الفترة الزمنية يتم من خلالها ازالة القيود الجمركية والغير الجمركية وتتراوح هذه الفترة بين 10 الى 15 سنة.

2-الاتحاد الجمركي:Custom Union

يعبر الاتحاد الجمركي عن درجة أعلى من درجات التكامل من منطقة التجارة الحرة ، حيث يتفق الدول الأعضاء فيه على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات فيما بينها ، ويتفق الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة وفي الغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء ولكن يختلف الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في أنه يعمل على ايجاد نوع من التنسيق بين دول الأعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة اتجاه الدول الغير الأعضاء ويقوم الاتحاد بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد ، ويساعد الاتحاد الجمركي على توسيع نطاق السوق بالنسبة لسلع الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي كما يساعد على تقييم العمل من الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في انتاج السلع والخدمات.

3-السوق المشتركة:Coma Non Market

تعتبر السوق المشتركة درجة أعلى من درجات التكامل الاقتصادي وتتمثل الاتفاق مجموعة من الدول على ازالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الانتاج بينها كالعمل ورأس المال.

وتتفق السوق المشتركة مع الاتحاد الجمركي في كونها تعمل على الغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة التجارية الموحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء.

ولكن تختلف السوق المشتركة عن الاتحاد الجمركي في السماح بحرية عناصر الانتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء.

4-الاتحاد الاقتصادي:

هذه المرحلة أكثر تكاملا من النماذج السابقة, بحيث بالإضافة الى حرية حركة السلع والخدمات وحرية انتقال عناصر الانتاج كالعمل ورأس المال بين دول الأعضاء, والتعريفة الجمركية الموحدة اتجاه العالم الخارجي, فان هذه المرحلة تشمل أيضا الاجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وهذا الى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها..... والاتحاد الأوروبي يعتبر اتحاد اقتصاديا منذ 1993, وعموما فان النموذجين الأولين هما يشكلا اتفاقات تجارية فقط, بينما يشكل النموذجان الآخران مسارا موحدا في انجاز برامج التنمية.

وبالرغم من أن هذه المراحل المتعارف عليها بين اقتصاديين والتي أحصتها اتفاقية الجات, الا أن هناك من يضيف شكل خامس للتكامل وهو:

5-الاندماج الاقتصادي:

يعتبر مرحلة أخيرة التي يصل اليها التكامل, اذ تتضمن- بالإضافة الى كل ما ذكر سابقا, توحيد كافة السياسات الاقتصادية, وايجاد سلطة اقليمية عالية, وعملة موحدة تتداول بين البلدان الأعضاء وجهاز اداري موحد لتنفيذ هذه السياسات وبالمقابل تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية, وهذا يعني أن الاندماج الاقتصادي لا يحتاج الا لخطوات محدودة وصول الى وحدة سياسية فعلية.[1]

[1]دقيش بوبكر مرجع سبق ذكره ،،ص17

المطلب الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي

هناك عدة محاولات بذلك من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من الخمسينيات الى التسعينات والحقيقة أن هذه المحاولات كانت تتعثر في كل مرة بعد ما تبدأ ثم تتكرر في صيغ وسنوات مختلفة وهذ التعثر يرجع الى عوامل عديدة أعاقت جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية لتحقيق اقتصاد عربي قوى يستطيع مواجهة التكتلات الاقتصادية الاخرى التي تحققت في العصر الحديث، وهذه المعوقات تتميز بأنها ليست طارئة او انية وانما تحمل في طيتها تريخا من التراكمات والسلبيات ،وتشعبت باتجاهات عديدة تراوحت بين أسباب خارجية ومحلية ،وبين أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية .

وفيما يلي نتناول عددا من المعوقات التي أدت الى تعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي

الاختلالات الهيكلية :

فالدول العربية جميعا تعتبر دول نامية وذلك باعتبار هيكلها الاقتصادية المختلفة،ويؤثر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة او عدد قليل جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الانتاجي أن يرفع معدلات التنمية في الاجل الطويل او يحقق لها الاستقرارفي الجل القصير ،ففي بعض الدول العربية يصل الاعتماد على خام النفط الى نحو 90% من الناتج المحلي الاجمالي ، بينما في دول عربية أخرى يصل الاعتماد على السلعة أولية والصناعة البسيطة الى نسبة مماثلة ولم تتمكن الدول العربية خلال فترة زمنية طويلة تغيير هياكلها الاقتصادية وتنويع قواعدها الانتاجية بشكل يمحو عنها صفة الاختلال الهيكلية ،فهي افتقرت ومازالت تفتقر الى العوامل أو القوى الديناميكية اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية الاقتصادية ،بعبارة أخرى هي تفتقر الى المقدرة على التحول ،وهذا ما شأنه أن يقود الاقتصاديات العربية نحو التفكك وليس نحو التكامل الاقتصادي .

2النزوع الى القطرية :

حيث زادت النزعة الى القطرية في الدول العربية خاصة بعد حصولها على استقلالها ،وأصبح مفهوم القطرية هو السائد بين الدول العربية وتحمد الوعى العربي العام،فمعظم الدول العربية مارست نمطا انعزاليا قطريا يغيب عنه البعد الدولي ، الامر الأمر الذى اسهم في تعميق التبعية والتجزئة القطرية ،ففي الوقت الذي عمدت فيه الدول الاستعمارية الي تقسيم الوطن العربي الى أقطار مختلفة ليسهل عليها السيطرة والمحافظة على مصالحها وربط الهياكل الاقتصادية للكيانات العربية بعجلة الاقتصاد الرأسمالي ، لم تتحرك الدول العربيةللقضاء على هذه المخططات ، بل على العكس وجدت السلطات الحاكمة في التجزئة مدعاة لعدم تقليص مساحة قوتها وسلطاتها،ولذا فقد عمدت هذه السلطات على الابقاء على هذه التجزئة وتكريسها عبر الزمن وان غلفتها بشعارات الوحدوية،وهذه الحالة من القطرية والتجزئة انعكست احيانا بالشعارات الوحدوية ،وهذه الحالة من القطرية والتجزئة انعكست في مظاهر عديدة لعل أهمها :الاهتمام بالمشكلات القطرية على حساب المصلحة العربية المشتركة والتأكد على غلبة المصالح القطرية على القومية ،تفادى الالتزامات الجماعية لصالح العلاقات الثنائية والمبادرات الفردية ،وازداد الامر سواء مع ظهور الدول النفطية لصالح العلاقات الثنائية والمبادرات الفردية،وازداد الامر سواء مع ظهور الدول النقطية ورغبتها في تحقيق تنمية سريعة الامر الذي أوقعها في فخ التبعية وتعميق الارتباط بالسوق الرأسمالية .

3 العوامل الاجتماعية: ويأتي على رأسها المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها ،فهذه العلاقات تسودها مشاعر الغير والحرص على تبؤ دور الزعامة والاستئثار بالقدر على التأثير في توجيهات القرار العربي في القضايا المختلفة ، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس فقط على فرض التكامل الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادي العربية فحسب ،بل على وجود علاقات طبيعة متوازنة فيما بينمختلف الدول العربية ،يضاف الى هذا المناخ التباين الكبير في مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية.

4 ضعف وغياب الادارة السياسية :

لاشك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ويرجع الى ان العملية التكاملية في المجال الاقتصادي هي في الحقيقة تعبير عن اختيار سياسي في المقام الاول ،واذا كانت هناك العديد من المعوقات التي تزاحمت لتعرقل مسيرة التكامل الاقتصادي العربي فان أهمها هو ضعف وغياب الارادة السياسية وتلك الارادة لو وجدت لحطمت كل المعوقات منها كان دافعها ومحركها أمام الاصرار العربي المدعم بقوة سياسة فعالة ،وضعف وغياب الارادة السياسية له مظاهر واثار تترجم حقيقة واحدة هي ضعف الرغبة لدى أصحاب القرار السياسي في الدول العربية في الالتزام بأي صورمن صور التكامل الاقتصادي العربي .

5 صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية :

ويرجع ذلك الي تفاوت الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي من حيث درجات الأخذ بنظم التخطيط الاقتصادي واختلاف الدول العربية من حيث الانظمة والتشريعات التجارية،وهي أمور يترتب عليها تضارب السياسات الاقتصادي وتؤدي إلى صعوبة تنفيد القرارات المشتركة.

6 التبعية الاقتصادية والمالية للدول الغربية وازالة الدول المتقدمة:

حيث ظهرت التبعية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع سواء الانتاجية والاستهلاكية وهذه التبعية الاقتصادية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر الحاحا من السلعي لتحقيق المصلحة العامة لمجموعة الدول العربية ،وهذا الوضع من شأن أن يحدث تفتت بين الدول العربية ،الامرالذي يحول دون تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،وأما التبعية المالية فقد وجدت من خلال ارتباط النظام النقدي والمالي العربي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالي وهو النظام الذي كانت تمثله الدول المستعمرة المسيطرة علي الدول النامية ومنها الدول العربية .

. وهذه هي أهم المعوقات التي واجهت ومازالت تواجه محاولات تحقيق التكامل الاقتصادي العربي والتي يحتاج الى وقفة حادة من جانب اصحاب القرار في الدول العربية لتخلص منها حتى يتحقق العالم العربي الذي بدأت من الخمسينات ولم يتحقق حتى الان ، ولابد من توافر الادارة السياسية لدى الدول العربية ،والعمل على التنسيق الاقتصادي فيما بينها والتخلص من التبعية الاقتصادية والمالية لدول الرأسمالية المتقدمة وتغليب الصالح العام العربي على مفهوم القطرية السائد بين الدول العربية فان استطاعت الدول العربية تحقيق هذا وازالة كافة المعوقات التي تقف أمام التكامل الاقتصادي فقد تحقق حلما أكبر وهو التكامل الاقتصادي العربي .[1]

[1] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره،ص75

المطلب الثالث:مقترحات لدعم وتفعيل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي

بعد أن عرضنا للوضع الاقتصادي في الدول العربية في الوضع الراهن ،والمعوقات التي تتوافر لدى هذه الدول والتي من شأنها أن تزيد من فاعلية التكامل الاقتصادي العربي ،ودور القطاع الخاص في حفز وتشجيع وتفعيل ذلك التكامل ، فإننا نعرض بعض المقترحات بشأن تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وتتمثل هذه المقترحات فيما يلي:

1 ارساء استراتيجية للعمل العربي المشرك:

تتضمن أهدافا رئيسية واقعية واضحة تنسجموا امكانات الدول العربية ،واطلاق القوى الابداعية للمواطن العربي من خلال مشاركة شعبية فعالة في تحمل عادل ومتكافئ لأعباء التنمية ومسؤولياتها وأيضا جنى ثمارها وعوائدها ويتم وضع الاطار العام لهذه الاستراتيجية من خلال تجمع علمي وفنى وسياسي تسهم في تنظيمه واعماله المنظمات القائمة للعمل العربي المشترك .

2 تخطيط العمل العربي المشترك :

ويتم ذلك عن طريق وضع خطة طويل الاجل تكون اطار الخطط متوسطة وقصيرة الاجل للتنمية القومية والقطرية على حد سواء مبنية على أساس الاستراتيجية التي يتم وضعها على ان ينهض بهذه المهمة جهاز التخطيط القومي بالتنسيق مع أجهزة التخطيط القطرية .

3 توحيد الانظمة الاقتصادية والجمركية والمالية :

حيث لا يكفي ضمان حرية تنقل السلع بين مختلف الدول العربية المتكاملة اقتصاديا ،بل يجب الى جانب ذلك توافر جميع الشروط التي تسمح للمنتجين بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية أو وفق مبادئ موحدة أو بمعنى آخر إيجاد سوق عربي يقوم على قواعد موحدة للتكلفة الانتاجية ، هذا التنسيق يتعين أن يتناول شؤون التعريفة الجمروكية الموحدة ،وشؤون النقد ،وسياسات الاستثمار، والسياسة التجارية

للدول العربية تجاه الدول الاخرى كل هذه الامور تتطلب مفاوضات بين الدول العربية للتوصل الى حلول وسطية لتحديد مضمونها بقدر تسمح به تشريعاتها، واختياراتها السياسية ،ومستويات التنمية بها ،ورؤية أصحاب المصالح بها لعائد التكامل وسبل تحقيقه .

4 تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية :

لان ذلك يتيح القيام باتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالاستثمار والادخار بصور تتمشى مع العوامل الأساسية الاقتصادية الكامنة ،ومن ثم تعزيز وتدعيم التخصص والتوزيع الكفء للموارد الاقتصادية المتاحة ، كما يتيح الاستقرار الاقتصادي كذألك تعزيز وتدعيم الثقة في المناخ الاستثماري والتي يمكن بدورها أن تشجع الاستثمارات المحلية عن العمل بالداخل، ويشجع الاستثمارات الأجنبية على الانسيابإلى داخل الدول العربية.

5إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية:

حيث يلاحظ أن الدول العربية تعتمد اعتمادا كليا على مواد النفط والمواد الخام حيثيستحوذ قطاع النفط عل نحو 80%من الصادرات السلعية العربية، لدلك فإنه يتعين إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية و العمل على تنوع الإنتاج ودلك عن طريق تبني استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، ويتم دلك من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة ، وقيام صناعات عربية متخصصة ومتكاملة تطبق أساليب الإنتاج على أسس علمية على اعتبار أن هدا الأسلوب يعد الأسلوب الأمثل لتظافر وتفاعل المصالح الاقتصادية العربية لإعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لتكون قطاعات تكاملية وليست تنافسية، وتكون في نفس الوقت على درجة عالية من التنافسية مع العالم الخارجي.

6 مراجعة جميع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية :

سواء كانت هذه الاتفاقية اقتصادية أو تجارية أو استثمارية أو ضريبية واجراء التعديلات العاجلة عليها بما يتفق مع متغيرات الواقع العربي والعالمي ،واعطاء المنظمات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاتفاقيات الصلاحيات اللازمة لذلك وعلي الاخص مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ،واتفاقية السوق العربية المشتركة ،وكذلك مراجعة أوضاع المشروعات العربية المشتركة في المجالات المختلفة وتطويرها وتحديثها وذلك للاستفادة من حجم الاستثمارات الضخمة لهذه المشروعات باعتبارها أحد توجهات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

7 انشاء بنك عربي إسلامي موحد:

يتم تمويل بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ،وتساهم في تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتبادل التجاري ،وكذلك الترويج لمشروعات الاستثمار وجذب الاستثمارات العربية والاجنبية.

8 زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية :

وذلك بتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الدول العربية ،والذي يعتمد على توفير الحوافز التي تقدمها الدول للمستثمر الاجنبي ،ولعل الفرصة تعد مواتية الان لزيادة حجم الاستثمارات العربية ،واستعادة الارصدة العربية التي تواجد خارج الوطن العربي واعادة توطينها في الدول العربية بعد أن أصبحت تتعرض للعديد من المخاطر مثلالتجميد والمصادرة في ظل الاوضاع الدولية الراهنة والهجمة الشرسة على الدول العربية والاسلامية ،فهذه الارصدة كانت كفيلة بتنمية الوطن العربي ووضعه في مصاف الدول المتقدمة

9حفز وتشجيع مبادرات التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص العربي :

وذلك عن طريق تكوين هيئة مشتركة من الاتحادات ومنظمات القطاع الخاص العربية تقوم على رعاية مشروعات التكامل الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص ومدها بالدعم الارادي والتقني وتساعدها في حل ما قد يعترضها من معوقات ،وكذلك تشكيل مجموعات عمل نوعية تخصصية مشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص العربي تختص بدراسة الاسواق العربية ورصد فرص التعاون والعمل المشترك واجراء الدراسات وتجميع المعلومات وحث المؤسسات في قطاعاتهاالنوعية على المشاركة في استثمارتلك الفرص ،اضافة الى انشاء صندوق عربي إسلامي لتمويل مبادرات القطاع الخاص العربي في مشروعات التكامل

10 عوامل أخرى:

. تبني مزيد من الشفافية التي تساهم في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي تجلب الاموال والادارة والتكنولوجيا وأنظمة التوزيع.

. ضرورة التعجيل بالخطوات التي تحقق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة أساسية نحو السوق العربية المشركة .

. سرعة اتخاذ خطوات عملية نحو انشاء سوق عربية موحدة وتحقيق حلم استخدام عملة عربية موحدة يتم تداولها بين أرجاء الوطن العربي .

. سرعة ايجاد استراتيجية تجارية واقتصادية عربية موحدة قائمة على التخطيط والمعرفة المسبقة للأسواق المحلية والعالمية بما يمكن العرب من التوصل الى مستوى تنافس جيد ،ونمو متواتر ،ومبادلات تجارية متوازنة.

. ضرورة تحديث الاتفاقيات الجماعية والثنائية الخاصة بانتقال رؤرس الاموال ،وتوفير حرية انتقال الاشخاص وتفعيل المواثيق العربية التي تعزز العمل المشترك وتمهد لإقامة علاقات تعاون متزنة .

. ضرورة استكمال الدول العربية الاصلاحات الاقتصادية التى تنفذها والتي تهدف في الاساس الى تهيئة المناخ الملائم أمام المستثمرات .[1]

[1]صلاح الدين حسين السيدالاتحاد الأوروبي والعملة الأوربية الموحدة السوق العربية ،ط1،دار عالم الكتاب ، القاهرة،2003ص80

خاتمة الفصل:

فيما سبق تطرقنا إلى مقومات واهداف ومراحل التوصل إلى تكامل اقتصادي عربي، ورغم التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق ذلك الا ان هذه الدول أدركت الواقع ولو متأخرا و أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي العربي، ويتضح كل ذلك من خلال السعي الى انجاح منطقة التجارة العربية الكبرى التى تعد محاولة جريئة لإحياء جهود التكامل الاقتصادي العربي المتعثر.

الفصل الثاني

دراسة (حالة مجلس التعاون الخليجي)

تمهيد:

لكي تنجح أية محاولة للتكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر لا بد أن تكون مدعمة مستوى معقول من التقارب الثقافي ،و التماثل في الأنظمة السياسية ،وأن تحركها مصالح مشتركة .و اذا نظرنا الى دول مجلس التعاون نجذ أنها تجمعها لغة مشتركة ودين واحد – الإسلام – وعادات ونواميس اجتماعية متماثلة ومستويات متقاربة من الدخل وأنظمة سياسية متشابهة ويجمعها محيط جغرافي واحد.

تعد تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي أحد أهم التجارب العربية المنجزة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والوصول الى نوع من التعاون والتنسيق فيما بين دول الخليج العربي.

الفصل الثاني: دراسة حالة (مجلس التعاون الخليجي)

المبحث الاول: مجلس التعاون الخليجي(الدوافع . الاهداف . الهيكل)

من البديهي أن يكون أي تكتل اقتصادي بين دول معينة له مبرراته وأسبابه، فقيام تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي له مبررات أدت الى قيام التكتل الاقتصادي على مستوى المنطقة ،ولكي نفهم الأسباب التي أدت الى ظهور فكرة قيام مجلس التعاون ،فان الأمر يستوجب معالجة العديد من العوامل التي ارتكزت على تلك الأسباب.

المطلب الأول: دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي

ان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،الذي تم التوقيع على نظام الأساسي في 25مايو 1981 يمثل تواصلا واستمرار لترابط و تعاون قديم بين شعوب ودول هذه المنطقة ،وقد دفعته الى حيز الوجود رغبة أبناء المنطقة وارادة قادتها وكان للظروف الاقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينات اسهامها كمحفز وعامل مساعد .

واستنادا الى نجاح تجربة الامارات العربية المتحدة التي تمت عام 1971,وجه الشيخ جابر الاحمد الصباح في أيار 1976عندما كان وليا للعهد, الدعوة الى انشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات .

وبعد ذلك في ديسمبر 1978,زار الشيخ سعد العبد الله سالم الصباح المملكة العربية والبحرين وقطر والامارات وعمان ودعت البيانات المشتركة التي صدرت عن محادثته مع هذه الدول الى ضرورة بدل المجهود من أجل وحدة الموقف العربي وتحقيق اماني الشعوب .

ومن أهم العوامل التي مثلت دورا رئيسا في قيام مجلس

التعاون لدول الخليج العربية ما يلي:

أولا: العوامل الداخلية

يمكن اجمالها فيما يلي:

. الموقع والرقعة الجغرافية المنبسطة ،حيث تقع هذه الدول في منطقة واحدة تجمعها حدود مشتركة يسرت الاتصال والتواصل بين المواطنين وانتقال البضائع والسلع فيما بينها .

المشاركة في القيم ،والتشابه في الأنظمة السياسية والاقتصادية .

. التجانس الديني والثقافي والترابط الأسرى والاجتماعي على مستوى القاعدة الشعبية .

. ترابط المصالح اقتصاديا وسياسيا وأمنيا يفرض على هذه الدول التعاون والتنسيق لمواجهة أية مخاطر محتملة

. أهمية المواجهة الجماعية لمشاكل التنمية وتماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي وضرورة تنويع مصادر الدخل ،وتجنب ازدواجية المشاكل الصناعية ،وضرورة ايجاد قاعدة صناعية وزراعية تؤمن حاجة هذه الدول الاستهلاكية والغذائية كل ذلك مما يفرض المواجهة الجماعية لهذه المشاكل.

. الحاجة لمواجهة الأساليب والوسائل الحديثة للتصنيع التي تعتمد على الانتاج الكبير مما يستدعي وجود أسواق كبيرة لتصريفها، ومن هنا جاءت فكرة مجلس التعاون مساهمة ضرورية لتهيئة المناخ لنقل تكنولوجيا التصنيع الحديثة الى هذه الدول ، وذلك على مستويين، الأول يتعلق بوجود الأسواق اللازمة لاستيعاب المنتجات والتنسيق لمنع تكرار انتاج سلعة معينة في أكثر من دولة من دول المجلس .

أهمية التنسيق والتعاون بين دول المجلس للحفاظ على الثروة النفطية واستخدامها بأنسب الطرق ،فهذه الدول بما تحتوي من الثروة نفطية 44% من الاحتياطي العالمي من البترول وحوالي ربع الاحتياطي العالمي من الغاز ،وتسهم بجزء كبير من الكميات المطروحة في أسواق البترول والغاز العالمية .

. هذه الامكانيات المادية الكبيرة وقلة عدد السكان ،حيث كان عدد الدول الست في مطلع الثمانينات لا يتجاوز (16) مليون نسمة يقطنون مساحة من الأرض تقدر بحوالي 2.7مليون كيلومتر مربع ،ولدت الشعور لدى قادة هذه الدول بضرورة البحث عن صيغة تعاونية ملائمة للمحافظة على هذه الثروة ،وبما يحقق مستوى أفضل من الأداء الاقتصادي.

ثانيا: العوامل الخارجية

بالإضافة الى العوامل المحلية التي لعبت دورا أساسيا في الدفع نحو قيام مجلس التعاون ،فان عددا من العوامل الخارجية أسهمت في تسريع الخطى ،ومثلت دورا في تصورات مؤسسي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورسم برامجة ومن الممكن تلخيص تلك العوامل بما يلي:

1. واقع التكامل الاقتصادي العربي :

اتجهت الاقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الى التعاون الاقتصادي فيما بينها ،حيث عقدت عدة أصيبت مناهج التكامل الاقتصادي العربي التي تم اتباعها تحت مظلة جامعة الدول العربية بانتكاسة كبرى 2002.1945،ويرى البعض أن قرار مجلس الوحدة رقم 17 والخاص بإنشاء السوق العربية المشتركة لم يعبر عن الطموحات العربية ،بل كان خطوة الى الوراء حيث اختار مدخلا اقتصاديا غير مناسبا لإقامه هذه السوق المشتركة ،ألا وهو المدخل التجاري ،فالأنظمة الاقتصادية القائمة في الوطن العربي ليست واحدة ،كما أن الهياكل الاقتصادية القائمة في الوطن العربي متشابه ،بل انها لا تقوى على المساعدة في الاسراع بمسيرة التكامل العربي ،يضاف الى ذلك غياب الادارة السياسية ،وهي الارادة اللازمة لإحداث التحول المطلوب في اتجاه اقامة البيت العربي الموحد.

2. الثورة الإيرانية (يناير 1979):

لقد كانت الأوساط الغربية تراهن على شاه ،طالما كان يبدو بمثابة رمز الاستقرار على الرغم من ذلك أخذ النظام الايراني منذ عام 1978 يتعثر،وأخذت سلطة الشاه تتفتت تحت وطأة الثورة التي كان يقودها آية الله الخميني ،وهكذا في الأول من فبراير قامت الجمهورية الاسلامية الايرانية.

وبعد أن ارتاحت دول الخليج الى الاطاحة بذلك الذي يكون "شريطا "للمنطقة صار عليها منذ ذلك الحين أن تواجه نظاما اسلاميا يعتمد على شيعة مسيسة ،وثورية ،وقد يغير من الوضع الراهن ويزرع بذور عدم الاستقرار داخل النظم الاجتماعية التقليدية لدول الخليج .

وتعتبر الثورة الاسلامية في ايران نسفت ركيزة أساسية من ركائز الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج بأسرها ، ودمرت ضلعا مهما في العديد المحالفات العسكرية وترتيبات الامن التي أقامتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ الخمسينات فضلا عن الحساسية غير العادية التي يتمتع بها الموقع الايراني في الخطط الأمريكية الرامية الى تطويق الاتحاد السوفياتي والضغط عليه من هذه القواعد التي تقع على مقربة مباشرة من أراضيه.

وقد ترتب عن سقوط الشاه عدة آثار على منطقة الخليج العربي منها :

. أن نظام الشاه يمثل خط الدفاع الأول عن الخليج ضد النظام السوفياتي.

. محاولة ايران لتصدير الثورة الى الخليج المجاورة وتغيير أنظمة الحكم فيها واعطاء لنفسها حق حماية الجاليات الشعبية في دول الخليج.

3_ الحرب الايرانية والعراقية (سبتمبر 1980):

على الرغم من أن الحرب قد بدأت بقرار عراقي يوم 22سبتمبر1980،الا أن الأعمال العسكرية المتبادلة والتدخل في الشؤون الداخلية والحرب الدعائية بدأت قبل ذلك.

لقد أحدثت الثورة الايرانية خللا في توازن القوى الاقليمية بين ايران والعراق بسبب ما أحدثته من تخريب داخلي وصراع سياسي امتد الى الجيش الايراني وقيادته ،وقد أعزى هذا الوضع القيادة العراقية الشغوفة الى السيطرة والتسلط وشن حرب سريعة وقصيرة ضد ايران ،تحقق عدد من المكاسب المحددة، أبرزها فرض المطالب العراقية في شط العرب الذي اضطر الرئيس العراقي الى التنازل عنها _مرحليا_ في اتفاقية الجزائر (مارس1975).

لقد خلفت الثورة الايرانية العراقية مأزقا لدول الخليج الأخرى، فهل تساند العراق الذي أحدث اختلالات فب بنية القوى لصالحه في ظل التداعيات الداخلية في ايران، أم تساند ايران التي بدت أضعف عسكريا ،لكنها تمثل تهديدا ايديولوجيا للنظم الحاكمة في تلك الدول وشرعيتها.

واستقر موقف دول الخليج العربي النفطية على الخيار الأول لأنه كان ينسجم مع طبيعة العلاقة مع العراق كدولة عربية، لأنه يؤمن الدول الغطاء الدفاعي ضد نظام طهران ،وضد النزعة التوسعية السوفياتية في المنطقة.

وقد كانت بلدان الخليج العربي تنظر الى الحرب ، باعتبارها نعمة ونقمة في نفس الوقت نقمة اذا هي امتدت الى كل أنحاء المنطقة ،ونعمة لأنها ستقضي في النهاية الى اضعاف قوتين اقليميتين.

4_ الغزو السوفياتي لأفغانستان (27ديسمبر1979):

أما الحدث الأخر الذي آثار قلق بلدان الخليج فكان اجتياح الجيش السوفياتي لأفغانستان 1979صحيح أن الطريق كانت شبه ممهدة أما الاجتياح المذكور ، وأن الانقلاب طرفي عام 1978قد

سهل مهمة الجيش السوفياتي ، لكن ذلك لم يحل دون شعور بلدان الخليج شعورا عاما بأن الملزمة أخذت تضييق الخناق عليها ،والواقع أن تدخل القوات السوفياتية في بلاد الأفغان توفر للاتحاد السوفياتي قاعدة انطلاق للعمليات ،تمكن القوة السوفياتية الضاربة من أن تكون أقرب الى المحيط الهندي بكثير مما كانت من قبل ،أي أن الخليج وجد نفسه حين ذاك داخل منطقة يستطيع السوفيات أن يطلوا عند الاقتضاء بحق حماية أمنهم القومي فيها .

5. التغيرات الجدرية في العلاقات الاقتصادية الدولية التي نتجت عن انتقال السيادة النفطية من الشركات النفطية الكبرى والدول المستهلكة الى الدول المنتجة لتضغط على المنطقة الخليجية من قبل هذه الدول المستهلكة .ان هذه التغيرات لا يمكن لدول الخليج أن تواجهها فرادى لذلك كان حتميا تطوير وتأطير التعاون بينها بما يعزز مواقعها في النظام الاقتصادي العالمي بشكل عام.

6. التوجه الذى ساد العلاقات الدولية في تلك الفترة ، ما يزال مستمرا، الداعي الى اندماج الدول في تجمعات وكيانات كبيرة لمواجهة التحديات الاقتصادية الأمنية.[1]

. وتشير العديد من المراجع الى أن كانت هناك مجموعة من الأسباب أدت الى قيام مجلس التعاون الخليجي في العام 1981وتتلخص أهمها في ما يلي:

1. أسباب اقتصادية

[1] دقيش بوبكر، مرجع سابق، ص 24.

أحد أهم الاسباب التي أدت الى قيام مجلس التعاون الخليجي هو التغيرات الجذرية في العلاقات العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئا يحتاج له الجميع لا يمكنه أن على هذا الشيء الناذر بوسائل تقليدية ،وقد كان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الاخرون ، وقد طالب الآخرون المنطقة ان تأخذ في الحسبان حاجتهم ،وهذا يفسر الضغوط التي عاشت فيها المنطقة وأدت الى استنزاف ليس نفطها فقط وانما عائد هذا النفط وجهدها السياسي والذهني ، وهذه التغيرات أدت الى رابط عضوي بين دول الخليج الست وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها معا الى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية ، والقوى العاملة والهجرة الأجنبية ،وتماثل الاقتصاد ،والتركيب السياسي والاجتماعي سببا آخرفي نشأة المجلس،حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من اعتمادها على النفط وتنويع مصادر النفط والرغبة في اجاد قاعدة صناعية وزراعية كبيرة تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة .

2. أسباب سياسية :

تبلورت في أمريين رئيسيين ، الاول خاص بإيران ،والثاني يتعلق بالعراق ،فقد خلقت الثورة الايرانية في طهران نظاما طموحا توسيعا مصدرا لايدلوجية خطر على حفز الشعور الثوري وبصورة عنصرية تسببت الخلخلة في التوازن والتعايش .وبذلك أسهمت الثورة الايرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج للتعاون فيما بينها ،وذلك بما أخذته من تهديد وتوتر وعدم استقرار لجيرانها .والى جانب ذلك كانت الحرب العراقية الايرانية التي اندلعت عام 1980 سببا آخر من الاسباب التي أدت لقيام المجلس، لاسيما أن دول الخليج الست انتابها شعور الخوف من احتمال امتداد الحرب الى اراضيها ،فضلا عن أن تلك الحرب كانت حربا لتغيير في كل المجلات وهو الامر الذي لم يكن للمنطقة أن تقبله ،وكذلك دفعت

الحرب بدول الخليج الى التفكير والتصرف بطريقة غير تقليدية مواجهة عملية تغيير الوضع القائم ،وقد كان المجلس هو تلك الصورة غير التقليدية .

أسباب استراتيجية وأمنية :

وبالرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني، الا أن الهاجس الامني هو الدافع الرئيسي الذي دفع بدول الخليج الى تشكيل هذا التنظيم الاقليمي الفرعي امعانا منها بضرورة اتباع سياسة امنية مشتركة تحقق الامن الاجتماعي لهذه الدول ، وعليه فان نشاطه يشمل الميدان الامني ،بما في ذلك الحفاظ على امن الخليج وبالتالي الحفاظ على السلم والامن الدوليين

وكان خوف دول مجلس التعاون من الاطماع الايرانية بالسيطرة على المنطقة ومد نفوذها الى النظام الاقليمي العربي ، والاحساس بالخطر الايراني خاصة بعد الثورة الاسلامية التي أخذت بعدا عقائديا الى جانب البعد السياسي والاستراتيجي في السيطرة والهيمنة على دول المنطقة ،فضلا عن الخطر السوفياتي الذي اقترب من منطقة الخليج، وتنافسه مع و.م.أ ثروات المنطقة ،وبالتحديد الطاقة النفطية ،ناهيك عن الانتباه لتوجهات السياسة العراقية الطموحة في المنطقة رغم مساندة تلك الدول للعراق في حربه ضد ايران خلال الفترة الممتدة من عام 1980الى عام 1988.[2]

[2] محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، ط 1، منشور الحلبي، طنجة، 2011، ص 50.

كانت مجمل تلك الاحداث من أبرز العوامل الحيوية التي دفعت الدول الخليجية لإقامة مجلس الخليج ،حيث حاولت دول مجلس التعاون الخليجي اعادة ترتيب توازن القوى في منطقة الخليج العربي الى جانب العراق وايران ،ولكنها لم تكن بمستوى الدول التى تحقق التوازن الثلاثي او المركب ،مما أبقى الوضع على ما هو عليه من توازن ثنائي بسيط بين ايران والعراق نظرا لتفوق كلا الدولتين على الاطراف الاخرى في المنطقة.[3]

تأسيس المجلس

ترجع خطوات انشاء مجلس التعاون الخليجي الى عام 1975 حين جرت محادثات بين ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت حين التقى مع شقيقه رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وبعد مناقشات مطولة صدر عنهما بيان مشترك دعا الى تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدين وتجتمع مرتين كل سنة على الاقل .(1)

المجلس هو منظمة اقليمية تتكون من ستة دول تطل على الخليج العربي وهي:

. الامارات العربية المتحدة

. مملكة البحرين

. المملكة العربية السعودية

. سلطنة عمان

. دولة قطر

. دولة الكويت

[3] محسن لأفي الشمري، مدكرة مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، مدكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 30.

وفي ماي 1976 دعا الشيخ جابر الصباح الى انشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والاعلامية وايجاد نوع من الوحدة القائمة على أمس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها .

وبعدما تمت الحادثات مع كل من السعودية والبحرين وقطر والامارات العربية المتحدة وعمان بحيث دعت البيانات الصادرة عن هذه المحادثات في هذه الدول الى تحريك سريع تتضافر فيه جهود دول المنطقة للوصول الى وحدة دولهم العربية التى تجمعها الروابط الدينية القومية وأماني شعوبها في تحقيق المزيد من التقدم وبإضافة الى ذلك جرت لقاءات ثنائية مكثفة بين دول الأعضاء خلال شهر ديسمبر من عام 1978.

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في القمة الاسلامي في الطائف في يناير 1981 ،اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ،ودولة البحرين ودولة الكويت في قمة خليجية خاصة بهم ،وتداولوا حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم وكان أمامهم المشاريع الثلاثة المقترحة من كل من المملكة العربية السعودية والكويت وعمان ، وتناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع ثم أحيلت الى لجنة من وزراء خارجية الدول الست للوصول بها الى صيغة موحدة

ورغبة من هذه الدول الخليجية في تطوير التعاون فيما بينها في مختلف المجالات بما يعود على شعوبها بالرفاهية والاستقرار بحيث اجتمع ممثلو الدول الخليجية في 4 فبراير 1981 في مدينة الرياض ،بالمملكة العربية السعودية ، والامارات العربية المتحدة ،وقام رؤساء هذه الدول بالتوقيع على الميثاق في 25ماي 1981 في أبوظبي حيث ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي.

لقد تأسس مجلس التعاون العربي كرد فعل لتطوين مهمين في أولهما قيام الثورة الاسلامية في ايران ،في العام 1979.

المطلب الثاني: أهداف مجلس التعاون الخليجي

تحمل المادة 4 من النظام الأساسي للمجلس أهداف المجلس بالنحو التالي :

1. تحقيق التنسيق والتكامل و الترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

2. تعميق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

3. وضع أنظمة مماثلة في مختلف الميادين في ذلك الشؤون التالية :

. الشؤون الاقتصادية و المالية.

. الشؤون التجارية و الجمارك و المواصلات.

. الشؤون العلمية و الثقافية.

. الشؤون الاجتماعية و الصحية.

. الشؤون الإعلامية و السياحية.

. الشؤون التشريعية و الإدارية

4. دفع عجلة التقدم العلمي و التقني في مجالات الصناعة والتعدين و الزراعة و الثروات المائية و الحيوانية و إنشاء مراكز بحوث علمية و إقامة مشاريع مشتركة و تشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ويعود سبب عدم إبراز ما يتصل بالشؤون الأمنية و السياسية بين هذه الاهداف برغبة من الدول تجنب نقاط الاختلاف التي تثير التساؤلات و تفتح الخلافات و حتى لا ينظر إلى المجلس كحلف عسكري.

المطلب الثالث : هيكل مجلس التعاون الخليجي[4]

يتألف الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من **المجلس الأعلى** و هو السلطة العليا للمجلس، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، و رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول،

[4] محسن لأفي الشمري، مرجع سابق، ص 49.

و يجتمع في دورة عادية كل سنة، و يمكن عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، و تأييد عضو آخر.

وفي قمة أبوظبي لسنة(1998م) قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة و اللاحقة، و يعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، و تصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة و المشتركة في التصويت، و في المسائل الإجرائية بالأغلبية كما في النظام الأساسي.

و تتكون **الهيئة الاستشارية** المجلس الأعلى من(30) عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من ذوي الخبرة و الكفاءة و ذلك لمدة ثلاث سنوات، وظيفتها تقوم على المشورة حول أي موضوع يحال لهامن المجلس الاعلى . وهناك هيئة تسوية المنازعات (conflits) ،وهي تتبع المجلس الأعلى ومهمتها النظر فيتسوية المنازعات (conflits) التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

وهناك **المجلس الوزاري**، و يتكون من وزراء الخارجية أو وزراء آخرين ترشحهم الحكومات،و تكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدولة العادية الأخيرة للمجلس، و يتم تغيير رئيس المجلس كل سنة، و يقوم المجلس باقتراح السياسات و إعداد التوصيات، والمشروعات التي تهدف إلى تنمية التعاون بين الدول الأعضاء.

إضافة إلى ما تقدم هناك الأمانة العامة و مهمتها إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون و التنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية للمجلس و يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من :

. أمين عام يرأس السكرتارية العامة، يعينه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات تجدد مرة واحدة،

. خمسة أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والإنسان و البيئة،

. مدراء عامون لقطاعات الأمانة العامة و بقية الموظفين، يتم تعيينهم من قبل الأمين العام.

المبحث الثاني: تقييم الدور الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي

المطلب الاول :إنجازات المجلس

كان لتجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأثر الايجابي في مسيرة التعاون للدول الأعضاء خاصة ما اتسم به من ديمومة مقارنة مع تجارب الدول العربية

السابقة اذا حافظ المجلس على وجوده منذ تأسيسه سنة1981 (Etatsarabes)

وحتى الوقت الراهن، دون إنكار لتباين وجهات النظر التي تبدو واضحة في سياسات مجلس التعاون منها القضايا الدولية و القضايا المتعلقة بدول الجوار و المواقف من القضايا الإقليمية و الدولية.

إلا أن أبرز إنجازات المجلس هي كالتالي :

. حل مسألة **الخلافات الحدودية الساكنة والمتحركة** بالطرق الودية و التي كثيرا ما كانت السبب في عرقلة التجربة التكاملية لدول الخليج العربية، حتى إذا ما نشب خلاف حدودي بين البحرين و قطر حول جزر **حوار** تم اللجوء إلى التحكيم الدولي من خلال محكمة العدل الدولية بلاهاي، وإعلان الدولتين قبولهما لحكم المحكمة و التزامهما به.

. أيضا، توقيع كل من **السعودية و قطر للخرائط النهائية لترسيم الحدود** بينهما، و في الوقت ذاته نجاح السعودية و اليمن في تسوية خلافهما الحدودي التاريخي الطويل بينهما، و تسوية الخلاف بين الإمارات و عمان، والكويت و السعودية فيما يخص الحدود البحرية و خاصة بشأن حقل الدرة البحري النفطي.

و قد بات ملف الحدود على مستوى دول الخليج العربي جزءا من الماضي، و بالتالي، فتح الطريق إما تعميق التعاون و التكامل بين الدول الأعضاء من دون حساسيات أو تنازعات إقليمية.

ومن هنا يمكن القول أن مجلس التعاون الخليجي قد أقام استنادا الى مجموعة حقائق من أهمها ما يلي:

أولا:لا توجد دولة عربية واحدة تستطيع أن توفر لنفسها أمنا داخليا وخارجيا بمعزل عن الامن القومي العربي .

ثانيا: . قضايا التنمية هي أطروحة قومية ،فلا يمكن توفير التنمية في اطار كيان صغير مغلق .وبالتالي فان قضايا التنمية في الوطن العربي هي قضايا قومية وليست قطرية ،وتتضمن ضرورة التكامل والتنسيق والتنوع

ثالثا: أصبحت التجمعات الاقليمية سمة العصر ، وفي ظل القطرية العربية ،وفي اطار البحث عن صيغة توافق بين الخصوصية القطرية وحتمية التجمع ،يصبح مجلس التعاون الخليجي صيغة منطقية التجمع الاقليمي بين دول لها الخصوصيات التي تجمعها كيانا متكاملا وهي تلك الماضي نفسه في تشابكها العائلي ،وتركيبتها الاجتماعية ،وهو الصيغة المناسبة لجميع شمل أهل الخليج ،وتوفير التجمع الاقليمي ،الذي يضع نفسه فوق النبض القطري وتأمين الصيغة الجماعية التي تأخذ المنطقة الى القرن ،الوحد والعشرين .

على الصعيد التجاري :

تتلخص أهداف التعاون التجاري بين دول المجلس في العمل على ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيما يخص منتجاتها واعفاء تلك المنتجات من الرسوم الجمركية ومعاملتها معاملة السلع الوطنية ،وعملا بتلكالأهداف اقامت دول مجلس التعاون ومنذ عام 1983منطقة تجارة حرة ،ثم اقامت الاتحاد الجمركي في اول من يناير 2003،ويسعي المجلس في هذا المجال الى تطوير التعاون بين دوله الأعضاء من خلال وضع الخطط و البرامج والمشروعات الكفيلة بتحقيق الاستراتيجية التجارية لدول المجلس .

كما تعمل دول المجلس على توحيد أنظمتها التجارية ،حيث توصلت الى اقرار عدد من الانظمة الموحدة ، ومن أبرز الانجازات الأخرى التي تحققت فى هذا المجال السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من والى دول المجلس دون حاجة الى وكيل محلي وأيضا السماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري .كذلك سمح لمواطني دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة وتجارة الجملة في اية دولة عضو وتم أنشاء هيئة للتقييس لدول مجلس التعاون بهدف توحيد أنشطة التقييس ومتابعة تطبيقها والالتزام بها مما يساهم في تنمية التجارة وحماية المستهلك وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية ،وتم

اقامة مركز للتحكم التجاري لدول مجلس التعاون يختص بالنضر في المنازعات التجارية بين مواطني دول المجلس

على الصعيد الأمني:

ومن أبرز الانجازات التي تحققت في هذا الجال الغاء سمات وتأشيرات الدخول والاقامة عن مواطني دول المجلس في الدول التي كانت تطبق ذلك ،كما اتخذت دول المجلس اجراءات عدة تعمل على تطويرها من أجل تسهيل تنقل المواطنين بين دول الاعضاء

وأقرت دول المجلس في عام 1987استراتيجية أمنية شاملة هي عبارة عن اطار عام للتعاون والتنسيق الأمني .

على الصعيد الاقتصادي :

وضعت دول المجلس اطار ا ومنهاج ا شاملا للعمل الاقتصادي المشترك يتمثل في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي أقرتها القمة الثانية لمجلس التعاون في عام 1981ثم الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس في عام 2002 ولقد تمكنت دول المجلس مبكرا وتحديدا في العام 1983 من اقامة منطقة للتجارة الحرة بينها

وفي الأول من يناير موحدة حققت مجلسالتعاون انجازا هاما في اطار العمل الخليجي المشترك في مجال الاتحاد النقدي والاقتصادي ،وبهدف الاعداد للمرحلة الرابعة من عملية التكامل الاقتصادي ،تضمنت

الاتفاقية الاقتصادي للعام 2001مادة خاصة بتحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول المجلس بما في ذلك توحيد العملة كهدف للعمل الخليجي المشترك .

ومن الانجازات التي تحققت في هذا السياق السماح لمواطني الدول الاعضاء بممارسة تجارة التجزئة والجملة وتملك العقارات وممارسة المهن والانشطة الاقتصادية كالزراعة والصناعة والمقاولات والثروة الحيوانية واقامة الفنادق والمطاعم ومراكز التدريب وصناديق التنمية الصناعية بالدول الاعضاء لإقامة السوق الخليجية المشتركة .

المطلب الثاني: اختلافات ومعوقات المجلس

رغم قوة الحوافز الدافعة لبناء اتحاد خليجي ،الا ان هذا التوجه نحو الاتحاد يوجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقل شأنا وأهمية بأي حال من الأحوال عن أهمية الحوافز الدافعة وهذه المعوقات يمكن تحديدها كما يلي:

أولا :النزعة القطرية:

في الوقت الذي تتهافت فيه الكثير من الدول على التقارب والتلاحم وتكوين الكيان الاكبر والاقوى الا ان دول الخليج العربية والدول لعربية عموما تتقوقع حول ذاتها وتقدم القطرية على أي اعتبار وان كان

مفيدا ومنطقيا لصالح الجميع رغم أنها تدعو دوما الى الوحدة حيث التناقص بين الشعارات النظرية والسلوك العلمي فيما يتعلق بالوحدة .

وي كل دولة من الدول العربية عموما والدول الخليجية على وجه الخصوص هناك مجموعات تتجاهل عمدا ما يربط بلادهم بالبلاد العربية الاخرى من روابط كثيرة تجعل منها وطنا وشعبا واحدا ويدعون الى الانكماش في نطاق اقليمي ضيق ويركزون جهودهم داخل حدود بلادهم وعدم هدرها خارج هذا النطاق ويضعون العقبات في سبيل مصالح أبناء البلاد الاخرى ، بحجة حفظ مصالح أبناء وطنهم ، ومن هنا يخشى ان تكون النزعة القطرية قد ترسخت النفوس ،بحيث تحتل مكانتها في ضمير الناس في مكان الوحدة والاتحاد.

فالقطرية مرض كبير يجتث الوحدة ويقتل الاتحاد ، ومن هنا فان من اهم القضايا المرتبطة بالاتحاد الخليجي هي قضية الموقف الشعبي من هذا الاتحاد، ان الرأي العام الخليجي يحمل تطلعات وتوقعات كبيرة للغاية ، ومن هذا الاتجاه من شأنه أن يشكل عامل ضغط على الحكومات الخليجية .

ثانيا: اشكالية الارث الثقافي

ان الوقائع التقليدية المتضمنة في المشهد الثقافي الخليجي لا تؤشر بمشكل ملح الى قيام اتحاد او وحدة خليجية على الرغم من توافر كل المستلزمات الميدانية لتحقيق ذلك ، ولعل ابرز الاسباب التي تحول دون تحقيق ذلك ليس مقصودا، انما يعود الى طبيعة عقلية السياسة العربية ، التي قامت في الاصل على الاعتزاز بالنموذج المحلى للنظام السياسي غير الرسمي الذي كان ماثلا في الواقع السياسي العربي قبل الاسلام وبقيت النظم السياسية المجزأة تحافظ على كياناتها السياسية المستقلة القائمة على اساس علاقة القربى او النسب ولهذا لم تتمكن الجماعات الاجتماعية العربية من تحقيق اتحاد او دولة في بيئة تقوم على

اساس ذلك وحتى قيام دولة في الجزيرة العربية لم تتمكن من الصعود طويلا امام متانة النظام السياسي القبلي وعصبيته.

والنظام السياسي العربي بشكل عام لا يزال يعيش بعض الارث الثقافية في بعده السياسي فالوطن العربي تتفق خصائصه الثقافية والجغرافية عجز على مدى القرن العشرين عن تحقيق دولته القومية على الرغم من الدعوات العالية لتحقيق الوحدة العربية ،ويرجع سبب عدم تحقيق ذلك الى تمسك الحكومات العربية بملكية القيادة السياسية في كل دولة او كيان ، فالعقلية السياسية العربية لا تزال تعيش ذلك الارث الثقافي الذي أضحى بشكل مباشر وغير مباشر يسيطر على الجوانب اللاشعورية في الشخصية العربية.

ثالثا :قضية السيادة

ان من اهم التحديات التي تواجه مشروع الاتحاد الخليجي يتمثل في سيادة الدول ،اذا ثبت من تجارب ان الدول حساسة جدا في قضية السيادة ،وان أي مساس أو اقتراب من هذه السيادة يهدد بانفراد عقد او تأجيل التوقيع على المعاهدات الاتفاقية التعاونية، ون ظرا الى تركيبة القوة السياسية داخل الانظمة الخليجية ، فانه من المؤكد ان تمثل مسألة السيادة الوطنية تحديا او عقبة أمام أي محاولة تتضمن الاندماج الكامل، وهو الامر الذي يرى فيه الكثير من الباحثين قضية مهمة يجب دراستها بتمعن قبل تحديد شكل الاتحاد المنشود بين دول الخليج العربية.

ان التناقض بين متطلبات الاتحاد والتعاون وضرورات السيادة الوطنية لايزال يمثل قضية لم تحسم في التوجهات الوحدوية الخليجية ، فقد ظلت دول الخليج العربية مهتمة كثيرا بحل هذا التناقض .

ومن الثابت ان أي تجربة اندماجية او اتحادية بين مجموعة من الكيانات السياسية يجب ان تقوم على تقديم المزيد من التنازلات المتعلقة بالقوة والسيادة السياسية من كافة الكيانات الى الكيان الرئيسي لضمان فاعليته وقدرته على الاستمرارية ،فضلا عن شرعيته ، لكن تركيبة القوة السياسية والسيادية في دول الخليج العربية لا تتضمن آليات واضحة انتقال القوة السياسية من قمة النظام الى قاعدته وبالتالي فان الاطار العام للاتحاد الخليجي لا يتوقع له ان يتجاوز نطاقه التقليدي ويصبح اتحاد بسهولة.

رابعا: بعض الاختلافاتبالبنى السياسية لأنظمة الحكم الخليجية

رغم التماثل في الاطار العام للأنظمة السياسية الحاكمة في الخليج ، الا أن هناك عائق أمام الاتحاد بين هذه الدول يتعلق ببعض التباين في نظم الحكم في هذه الدول من حيث درجة تطويرها السياسي ،مما يجعل اندماجها قبل الاتفاق على شكل موحد للنظام غير سهل ، فهناك النظم الملكية ، مثل النظام البحرين مع السعودي مع الاختلاف ، حيث ان النظام البحرين يقبل بالانتخابات ،ولديه دستور مكتوب ،ويسمح بوجود جمعيات سياسية ، وبمشاركة الموطنين على اختلاف مذاهبهم في الحياة السياسية ، على عكس النظام السعودي الذي يفتقد الى الكثير من اسس المشاركة السياسية الشعبية ، ولا يمتلك هيئات سياسية وتشريعية منتخبة وهناك الكويت ،التي تقدم نموذجا أقرب منه الى الملكية الدستورية وتعبر الامارات عن الدول الفيدرالية ، التي تتشكل من سبع امارات تتمتع بدرجة من درجات الاستقلال في مواجهة الحكومة الاتحادية.

ومن هنا يأتي أحد التحديات المهمة التي تواجه الاتحاد الخليجي ، فهناك اختلافات في التشريعات المحلية ، وشكل العلاقة بين السلطة والمواطنين فكم ان هناك حراك شعبي ملحوظ في الكويت ، ووجود مجلس

أمة منتخبة ، وكذلك الحال بمجلس الشورى المنتخب بالبحرين ،وبعض الدول الاخرى تعتمد وجود مجالس الشورى المعينة من قبل الحاكم ، وهذا التباين يؤثر على شكل الحياة العامة في الاتحاد من حيث الحريات العامة ، وأهمها حرية التعبير ، اضافة الى الواقع الاجتماعي الحداثي والثقافي الذي يميز بلدا عن آخر طبقا للتشريعات والقيم المحلية .ففي حين توجد جمعيات مدنية متعددة ومنابر للرأي والتجمع في كل من البحرين والكويت. توجد تشريعات في دول أخرى تحظر حتى الاجتماعات العامة الا بتصريح مسبق من الجهة المختصة

خامسا :مشكلات الاندماج الاقتصادي

مع انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 1981،بدأتفكرة التكتل الاقتصادي الخليجي من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة ،ثم انتقلت الى مرحلة الاتحاد الجمركي عام 2003 ورغم التقدم النسبي في الترتيبات والاجراءات المتخذة جاء التقرير الاقتصادي الخليجي لعام 2005_2006 ليؤكد ضعف مؤشرات التكامل التجاري وانخفاض مستوى التجارة البينية الخليجية ، ضعف مجالات الاستفادة من ارتفاع عوائد الصادرات النفطية نتيجة لارتفاع الطلب على السلع المستوردة وضعف مستوى التنويع الانتاجي في دول المجلس الامر الذي ساهم في التوجه نحو الاسواق الخارجية ، مما ادى الى تسرب جزء كبير من الاموال الخليجية الى الخارج

اما فيما يتعلق بالعملة الموحدة بين دول الخليج العربية فقد انطلقت جهودها منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي عندما تم الوصول الى صيغة لإقرار عملة خليجية مشتركة بين كل من الامارات والكويت والبحرين وقطر ،الا أن هذه الاتفاقية لم يوقع عليها بشكل نهائي وتم التغاضي عنها لاحقا ،وتزايد الجهود بشكل مكثف بعد قيام مجلس التعاون الخليجي التي نصت بنوده على العمل من أجل الوصول لعملة واحدة موحدة ، الا ان دول المجلس لم تنجح حتى الان في الوصول الى هذا الهدف ويرى البعض

أن سر البطء بتنفيذ عملية التكامل الاقتصادي الخليجي يمكن في تشابه الاقتصادات الخليجية أو على أقل تقدير وجود الكثير من القواسم المشتركة فيما بينها ،وأكبر دليل على هذا الزعم هو الاهمية النسبية للنفط والغاز والبتروكيماوية في جميع اقتصادات دول المجلس .

فمن أهم التحديات التي تواجهها دول الخليج العربية العمل على تحقيق النجاح بالنسبة لعملية التنويع الاقتصادي ، الا ان هذا لا يعني مجرد تقليل الاعتماد على النفط ،ولكنه يتطلب كذلك ايجاد المزيد من فرص العمل .

وعموما فان معوقات قيام الاتحاد الخليجي الاقتصادي لا تزال عديدة وفي مقدمتها آلية انتقال السلع فيها بين دول المجلس.

سادسا :الخلافات بين دول الخليج العربي

تظهر الاحداث الجارية في الخليج منذ سنين وجود اختلافات حقيقية بين دول المجلس الست فمثلا دولة قطر ورغم تنسيقها مع السعودية ولعدد من القضايا خلال هذه المرحلة هناك جملة من القضايا الشائعة بينهما، والتي قد تجعل دولة قطر حساسة تجاه الاندماج في اتحاد نقوده السعودية. كما أن اعتراض السعودية حال دون بناء جسر بين قطر والبحرين ،ودون شراء البحرين الغاز من قطر . كما أن هناك الدولة المستقلة التى تعبر عنها بدرجة كبيرة الامارات وال كويت ، فهما لن يتخليا بسهولة عن استقلالهما لصالح اتحاد نقوده السعودية ،وهذا ما أكده في فترات سابقة انسحاب الامارات من الاتحاد

النقدي ،اعتراضا منها على اختيار الرياض مقر للبنك المركزي الاتحادي . اما بالنسبة للكويت ، فإنها تعاني ازمة داخلية خاصة بهيكل النظام السياسي ، والتي قد تجعل من غير الملائم كما تحدث رئيس الامة الكويتي ،الحديث عن اتحاد خليجي .و تقترب عمان من هذا النوع الملائم من الدول بصورة كبيرة ،وهي لم تتحمس لفكرة الاتحاد ،حيث ترى عمان ان فكرة الاتحاد ،غير مفهومة بالنسبة لها من حيث التطبيق والأليات ، ولا من حيث الحاجة أو الايجابيات أو السلبيات خصوصا في ضل وجود مجلس التعاون الذي ترى أنه يمثل اطارا تعاونيا وتكامليا خليجيا ناجحا .

سابعا: تباين السياسات خارجية لدول الخليج العربية

تشكل توجهات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تحديا مهما أمام قيام اتحاد خليجي اذا ان دول الخليج العربية غير منسجمة تما ما في توجهاتها السياسية الخارجية ويتضح ذلك من خلال مواقف هذه الدول المتباينة فيما يتعلق بالعلاقات بالمواقف الخارجية.

ويمكنالدلالة على ذلك من خلال السياسيات الخارجية تجاه ايران ، اذا تتفاوت العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين طهران ، فيمكن وصف العلاقات القطرية الايرانية والعمانية . الايرانية بانها جيدة جدا عموما ، أما العلاقة الكويتية . الايرانية فهي متقلبة في وقت توصف فيه العلاقة بين ايران وباقي دول الخليج العربية بالمتوترة خاصة في عهد محمود أحمد نجاد.

ومما سبق يتضح ان مسألة الاتحاد بين دول الخليج العربية مسألة مهمة للغاية ولها ما يبررها خلال العوامل الكثيرة المحفزة والدافعة الى ضرورة الاسراع بخطوات تطبيق مشروع الاتحاد .ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشارع الخليجي الآن ليس من باب القناعة بأهميتها ،فالجميع يكاد يتفق على أن حلم الخليجيين جميعا هو الوحدة الخليجية الكاملة ،لكن الجدل يأتي من باب التوقيت و آليات التنفيذ

والمعوقات التي يمكن أن تواجه هذا المشروع الوحدوي والكيفية التي يمكن من خلالها التعاون للتغلب على هذه المعوقات .

ويخشى البعض أن تكون هذه الخطوة الاتحادية ردة فعل انفعالية على احداث سياسية ساخنة تمر بها المنطقة ،ولم تأخذ في الاعتبار التعقيدات التفصيلية التي يمكن ان تشكل عائقا في طريق هذه الوحدة التي ينتظرها الجميع .كما يتخوف البعض من اختلاف طبيعة الانظمة في دول المجلس ومن ثم عدم جاهزيتها لا ستعاب أي تغير جذري تتطلبه عملية الاتحاد ، وهناك الكثير من الامور الاخربالتي تعد شديدة الحساسية في دول الخليج ،اضافة الى العديد من المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الاخرى التى يمكن أن تواجه فكرة تطبيق الاتحاد الخليجي.

المطلب الثالث: مقترحـــات

استنادا من هذه الدراسة لمجلس التعاون الخليجي نقترح المقترحات التالية:

1 . ضرورة الاسراع في خطوات بناء الاتحاد الخليجي المنشود.

2. ضرورة انتباه الحكومة الخليجية الي أهمية العامل الشعبي في بناء الاتحاد الخليجي المنشود .

3. ضرورة اشراك أكبر عدد ممكن من الباحثين والاكاديميين المتخصصين في الشؤون الخليجية في الاعداد لمشروع الاتحاد الخليجي .

4. وجوب اقرار مصرف مركزي إسلامي ونظام مصرفي ومالي إسلاميين موحدين قبل اصدار العملة الموحدة

5 . تحديد الالتزامات التي يتوجب على كل دولة من الدول الاعضاء الوفاء بها

6 . ضرورة اخضاع الحصص في القرارات السياسية والاقتصادية أو الاجتماعية لمعادلة حسابية جديدة[5]

[5] محسن لأفي الشمري، مرجع سابق، ص 102.

خاتمة الفصل:

مما سبق يتضح أن مسألة الاتحاد بين دول الخليج العربي مسألة مهمة للغاية ولها ما يبررها من خلال ضرورة الاسراع بخطوات تطبيق مشروع الاتحاد وما حققته من انجازات كبيرة ساهمت بشكل كبير في تطوير العلاقة الاقتصادية الخارجية والداخلية لدول المجلس الست وذلك من خلال توحيد السياسات الاقتصادية والمشاريع .ولعل الجدل الذي يثار حولها في الشارع الخليجي الآن ليس من باب القناعة بأهميتها ،فالجميع يكاد يتفق على أن حلم الخليجيين جميع هو الوحدة الخليجية الكاملة ،لكن الجدل يأتي من باب التوقيت و آليات التنفيذ والمعوقات التي يمكن أن تواجه هذا المشروع الوحدوي والكيفية التي يمكن من خلالها التغلب علىالمعوقات .

ويخشى البعض أن تكون هذه الخطوة الاتحادية رد فعل انفعالية على أحداث سياسية لم تأخذ في ساخنة تمر بها المنطقة ،ولم تأخذ في الاعتبار التعقيدات التفصيلية التي يمكن أن تشكل عائقا في طريق هذه الوحدة التي ينتظرها الجميع ،كما يتخوف البعض من اختلاف طبيعة الانظمة في دول مجلس ومن ثم عدم جاهزيتها لاستيعاب أي تغيير جذري تتطلبه عملية الاتحاد ،إضافة الى اضافة الى العديد من المعوقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الاخرى التي يمكن أن تواجه فكرة تطبيق الاتحاد الخليجي.

الـخاتمة العـامة:

للتكامل الاقتصادي أهمية كبيرة إلا أنه تواجهه تحديات سبق وأن قمنا بتوضيحها، فالتكامل بشكل عام هو على وجه النصوص، وسيلة من الوسائل المؤهلة للتنافس والاندماج بصورة إيجابية في النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وأصبحت أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية أحد معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، حيث لم يعد أمام الدول سوى اللجوء اليها خاصة أمام آفاق التى تسعى إليها هذه الدول، وبالتالي لا مكان لاقتصاديات الصغيرة والمنفردة في ظل هذه الظروف لما يحقق هذا التكامل من مزايا اقتصادية والتي تؤدي الى بعث النشاط الاقتصادي ودفع عجلة التنمية خاصة بهدف تحقيقه النتائج معتبرة أهداف اقتصادية كبيرة للدول المتجهة نحوه وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

فأصبح التكامل والتعاون الإقليمي السمة الغالبة على تحكم العلاقات الدولية والإقليمية في الوقت الراهن، والتكامل هو مسألة ذات تاريخ طويل وليس حديث العهد، حيث أدركت الدول العربية أهميته عن طريق إنشاء المنظمة القومية للتكامل الاقتصادي العربي والمتمثلة في جامعة الدول العربية في النصف الثاني من الأربعينيات، وكذلك تجارب الدول العربية مثل مجلس التعاون الخليجي .

ويمكننا القول بأن تجربة العمل العربي ذات ديمومة بالمقارنة النسبية مع تجارب الدول العربية السابقة اذا حافظ المجلس على تأسيسه عام1981وحتى اليوم.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلنا لها فيما يلي:

ـــ لو توصل التكامل الى صفة التكتل الاقتصادي لكان اتساع السوق نتيجة الحتمية والأساس والأثر المهم والمفيد، فقد ينتج منه تحقيق العديد من الأهداف أهمها الإسراع في عملية التنمية .

ـــ لا بد من التكامل الاقتصادي في عصر بلغ فيه التقدم العلمي والتقني مستوى مرتفع نسبيا حتى أصبحت التجمعات الدولية قوية بإقامته في ظروف موضوعية وشروط مدروسة، تستطيع المنطقة المعنية التوصل إلى إنقاص كلفة الإنتاج و بالتالي الأسعار وهذا الأساس لتحسين مستوى معيشة السكان .

ـــ يزخر الوطن العربي من سلطنة عمان شرقا الى المملكة العربية غربا بثروات كبيرة تمكن شعوب هذه البلدان من الخروج من حالة العجز، وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة وهذا في حالة قيام المشروعات العربية المشتركة تستغل تلك الوفرات.

ـــ ساهمت المشروعات العربة المشتركة في تطوير الإنتاج العربي في المجالات التي عمل في إطارها، لما قامت بتوظيف استثماراتها في إنشاء مشروعات.

ـــ إن المشروعات القائمة حاليا في الوطن العربي لاتزال دون المستوى المطلوب بالمقارنة مع الامكانيات الطبيعية والمالية والبشرية المتاحة في الوطن العربي .

_ شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام1981 وحتى الوقت الحاضر إطارا قويا للتعاون والتكامل بين الدول الخليج العربية ،حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الإنجازات.

إلا أن الأهداف المرجوة من التكامل الاقتصادي العربي لم تجسد على أرض الواقع على أكمل وجه لذلك اقترحنا التوصيات التالية:

1. تغليب المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية.
2. الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادي.
3. أخذ العبر من الدول التي فشلت في تحقيق أي تكامل فيما بينها، والتي أصبحت عرضة للأزمات المالية الاقتصادية والسياسية.
4. تقوية البناء القانوني والمؤسسي الضروري للتكامل الاقتصادي.
5. إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال إشراكه في المفاوضات التجارية، وتشجيعه على الاستثمار في الدول العربية.
6. اقامة مشروعات انتاجية ضخمة مما يؤدي الى رفع كفاءة انتاجية وخفض التكاليف
7. اتساع السوق الذي يؤدي الى زيادة المنافسة بين المشروعات والاهتمام بالبحث العلمي
8. توظيف التنمية الاقتصادية حسب خصوصية المجتمع وحاجاته ووضع ميزان تتعادل فيه مصالح العامة والاقتصادية
9. ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي الانتاجي العربي في قطاعات اقتصادية ومختلفة وليس تحقيق التكتل الاقتصادي فقط

قائـــمة المراجــع

1. دقيش بوبكر ،مذكرة التكامل الاقتصادي العربي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية مذكرة الليسانس 2011،2012

2. بالحبيب ليلي و شيبة مفيدة ، مذكرة التكامل الاقتصادي العربي افاق وتحديات ،مذكرة اللسانس 2011،2012.

3. السعيد بوشول ،مذكرة واقع التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليجي العربية وافاقه مذكرة ماجستير، 2008-2009

4. بالحبيب ليلي وشيبة مفيدة ، بحث مجلس التعاون الخليجي ،20122011

5. سامي عفيفي حاتم ،التكتلات الاقتصادية بين التنضير والتطبيق ،جامعة حلوان ،الطبعة 4 ،2003

6 صلاح الدين حسن السيد ،الاتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة والسوق العربية المشتركة الواقع والطموح ،طبعة الاولى ،دار عالم الكتب ، 2003م

7 نزيه مبروك عبدالمقصود ، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة دار الفكر الجامعي ، 2007،جامعة الازهر الشريف

8. عبد القادر رزيق المخادمي ،التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الانتاج والتباين ،دار ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر

9. محسن الندوي ،كتاب تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة ،دار منشور الحلبي الحقوقية ،ط 1،2011

عبد المحسن لافي الشمري، مذكرة مجلس التعاون الخليجي العربية وتحدي الوحدة، ماجستير جامعة الشرق الاوسط، 2012

.